القطاع المصرفي السعودي لا يزال يحظى بمستويات رؤوس أموال جيدة

البنك المركزي: النظام المالي مساهم رئيسي في نمو الإقتصاد السعودي

أيمن بن محمد السياري
محافظ البنك المركزي السعودي «ساما»
رئيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية

أفاد البنك المركزي السعودي في تقرير أصدره أخيراً «أن إقتصاد المملكة شهد نمواً خلال العام 2022 رغم التحدّيات الإقتصادية العالمية»، لافتاً إلى «مساهمة النظام المالي بشكل رئيسي في دعم هذا النمو، حيث إستمرّت قوة نمو الأصول والإئتمان البنكي في العام 2022»، مؤكداً «أن القطاع المصرفي السعودي لا يزال يحظى بمستويات رؤوس أموال جيدة، وظلّت النسب الإحترازية المتعلّقة بالسيولة في مستويات أعلى من المتطلبات النظامية».

وعن المؤسسات المالية غير البنكية، ذكر التقرير أنها «سجّلت أداءً قوياً، حيث إنتعش إجمالي أقساط التأمين المكتتبة لشركات التأمين بالتزامن مع نمو القطاع غير النفطي، فيما سجّلت شركات التمويل إرتفاعاً في إجمالي الأصول».

وقال أيمن السياري محافظ البنك المركزي السعودي «إن اقتصاد المملكة أظهر أداءً قوياً في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التوظيف»، مشيراً إلى «أن النظام المالي كان داعماً رئيسياً للأداء الإقتصادي القوي».

وأضاف السياري: «لقد عملت البنوك وشركات التأمين والتمويل ومقدّمو خدمات المدفوعات الخاضعة لإشراف البنك المركزي على توسيع نطاق الخدمات المالية، لتشمل جميع المقترضين من مختلف فئات القطاع الخاص والأفراد»، مشيراً إلى «أن البنوك وسّعت نشاطها الاقراضي لتلبية الطلب المستمر على القروض العقارية»، مشدّداً على «أن نتائج المخاطر ظلّت معتدلة خلال العام، وذلك إنعكاساً لقوة الإقتصاد المحلي».

وأضاف محافظ البنك المركزي السعودي «أن البنك أولى أهمية كبيرة لمتانة النظام البنكي نظراً إلى أهمية دوره في الإقتصاد، حيث تجاوزت جميع النسب الإحترازية للنظام البنكي النسب المحددة في متطلبات بازل بكثير»، لافتاً إلى أن «ذلك يعكس نظاماً بنكياً يتمتع بسيولة ورسملة قوية، كما أنهى البنك المركزي تطبيق إصلاحات بازل 3 النهائية، وذلك قبل الموعد المحدد للتطبيق الرسمي».

الإبتكار في القطاع المالي

ورأى السياري «أن مواصلة البنك المركزي دعم الإبتكار في القطاع المالي، هي الشاهد على الإرتفاع المدروس في عدد الشركات التقنية المالية العاملة في البلاد» مشيراً إلى «أن الإجراءات الإحترازية التي وضعها البنك المركزي ومنها البيئة التجريبية التشريعية تأتي لحماية مصالح العملاء، وضمان متانة القطاع المالي، مع السماح بالإبتكار الذي يخدم الأسر والشركات غير المالية على حد سواء»، مؤكداً «أن الإقتصاد السعودي سيُواصل نموه في العام 2023، مدعوماً بمبادرات «رؤية 2030»، ونظام مالي متين»، لافتاً إلى أنه «مع إستمرار التحدّيات التي تُواجه الإقتصاد العالمي، فسيظل البنك المركزي يقظاً أمام تلك التحدّيات المحتملة، وسيُواصل في الوقت نفسه مراقبة التطورات المحلية والعالمية للمحافظة على إستقرار ومتانة النظام المالي».

نمو الأصول البنكية

وتوقع التقرير «إستمرار نمو أصول القطاع البنكي بسبب الطلب المتوقع على الإقراض من قطاع الشركات، في الوقت الذي توقّع أن يظل التضخُّم في السعودية مستقراً، وهو ما سيعود بالربحية

الإجمالية لقطاع التأمين»، مشدّداً على أهمية «أن تؤدّي التطوُّرات الأخيرة في قطاع شركات التمويل إلى زيادة تنويع أنشطة القطاع»، مشيراً إلى «عدم تأثُّر القطاع البنكي السعودي بالتطورات الإقتصادية العالمية والضغوط التضخمية وتشديد السياسة النقدية، بالإضافة إلى أن الإئتمان البنكي سجل نمواً بنسبة 14 % في نهاية العام 2022».

ولفت التقرير إلى «إرتفاع اجمالي أقساط التأمين المكتتبة للقطاع في نهاية العام 2022 بنسبة 26.9 مقارنة بالعام السابق، بالإضافة إلى إرتفاع أصول شركات التمويل بنسبة 6.5 % على أساس سنوي لتصل إلى 57 مليار ريال (15.2 مليار دولار) من الأرصدة القائمة»، مشيراً إلى تصدُّر مجال المدفوعات مجالات التقنية المالية من حيث الشركات العاملة.

وأكد البنك المركزي السعودي «إرتفاع إجمالي أصول القطاع البنكي بنسبة 10.5 %، في الوقت الذي أكد أن القطاع البنكي السعودي يتمتع برأس مال جيد مع بقاء نسبة كفاية رأس المال عند 19.9 % في العام الماضي».

مؤشّرات الربحية

وتطرّق البنك إلى إنخفاض معدّل القروض المتعثّرة للقطاع البنكي إنخفاضاً طفيفاً ليصل إلى 1.8 % مقارنة مع 1.9 % في العام 2021، مشيراً إلى «إرتفاع الإئتمان الممنوح للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنسبة 13.1 %، مقارنة بنسبة 10.7 % في العام 2021»، مؤكداً نمو مؤشّرات الربحية في القطاع البنكي السعودي بمعدّلات ثابتة، حيث سجل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية نسبة 2.8 % و12.5 % تواليا في العام 2022، مقارنة بنسبة 1.8 % و10.8 % في العام السابق»، ومشدّداً على «مواصلة إنخفاض القروض المتعثّرة لشركات التمويل الذي بدأ في العام 2019، حيث تحسّنت نسبتها بمقدار 230 نقطة أساس لتصل إلى 6.3 % في العام 2022».

ولفت السياري، إلى «أن قطاع المالية الإسلامية على مستوى العالم شهد نمواً متسارعاً، حيث تجاوزت قيمة أصول القطاع 11.2 تريليون ريال، وبمتوسط نمو نسبته 9.6 % خلال الأعوام الثلاثة الماضية».

جاء ذلك خلال الكلمة الافتتاحية لندوة الذكرى العشرين لمجلس الخدمات المالية الإسلامية المصاحبة للإجتماعات السنوية للمجلس، التي إستضافها البنك المركزي السعودي أخيراً لمدة ثلاثة أيام، في الرياض؛ وذلك لمناقشة تطوُّرات قطاع المالية الإسلامية، وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية وإستقرارها.

وأكد السياري «أن علاقة المملكة العربية السعودية بالمالية الإسلامية راسخةٌ وتاريخيةٌ، حيث تضمُّ أكبر سوق للمالية الإسلامية في العالم، ويبلغ إجمالي الأصول الإسلامية عبر القطاعات أكثر من 3,1 تريليونات ريال، ويُمثل قطاع المصرفية الإسلامية وحده ما يقارب 33 % من أصول البنوك الإسلامية على مستوى العالم».

وأشار السياري إلى «أن المملكة تُعد أكبر جهة إصدار سيادية للصكوك في العالم، كما يُعد قطاع التأمين التعاوني في المملكة الأسرع نمواً عالمياً بنسبة قاربت 27 % لعام 2022م».

وكان قد شارك في مناسبة مرور 20 عاماً على تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ولكل مَن أسهم في تحقيق أهداف المجلس طوال العقدين الماضيين، مؤكداً «إلتزام «المركزي السعودي» في دعم رؤية وأهداف المجلس في تطوير سوق مالية إسلامية متينة ومستقرة».